Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, WTO and International Organizations in Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية
الأخرى في جنيف

CHAN.2023.063

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), and with reference to the letter of the Special Rapporteur on the right to food dated 3 March 2023, concerning the call for inputs on the thematic report titled "Post-COVID recovery and the right to food", has the honor to attach herewith the contribution of the Government of the Arab Republic of Egypt to the aforementioned report.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the WTO and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 3 April 2023

Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch)
Palais des Nations, CH-1211, Genève 10
Fax: +41-22 917 90 08

CC:
- **Secretariat of the Special Rapporteur on the right to food.**
- **Field Operations and Technical Cooperation Division (FOTCD), Middle East and North Africa Section.**

استبيان التعافي بعد جائحة كوفيد -١٩ والحق في الغذاء

١. يرجى تقديم معلومات عن القوانين والسياسات المحلية والوطنية القائمة أو الجديدة والبرامج التي أثبتت فعاليتها في ضمان حصول الناس على الغذاء الكافي والتغذية في السنوات الثلاث الماضية. (قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تدابير مثل التحويلات النقدية المباشرة؛ وجبات مدرسية شاملة: دعم الأسواق الإقليمية؛ دعم عمال الأغذية؛ دعم الفلاحين والرعاة والصيادين وغيرهم من صغار منتجي الأغذية).

يعد تحقيق الأمن الغذائي على رأس أولويات أجندة الدولة المصرية، فقد نص الدستور في مادته (٧٩) على أن "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال ". وفي الإطار ذاته تنص المادة ٢٩ علي ان الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون . كما تنص المادة ٣٠ علي أن تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون .

تضمنت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١-٢٠٢٦، "الحق في الغذاء" كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، وتستهدف تعزيز توفير الاحتياطي من السلع الاستراتيجية، ودعم منظومة الخبز وبطاقات التموين في كافة محافظات الجمهورية، وخفض التعديات على الأراضي الزراعية، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتعزيز تقنين أراضي وضع اليد تنفيذًا للقانون، وتعزيز الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، وخفض معدلات الفاقد من الغذاء، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

فيما أشارت رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى أن من أهم التحديات التي تواجه قطاع الزراعة أيضًا محدودية التصنيع الزراعي، وارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وجمود النظم التسويقية وغياب الزراعات التعاقدية، وجمود السياسات الائتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية، وتطبيق تراكيب محصولية عالية الاستهلاك المائي مثل الأرز زيادة عن الحد المسموح به .وكذلك المشروع القومي لتطوير الريف المصري وكذلك قانون التأمين الصحي الشامل وقانون التأمين الصحي علي الفلاحين وعمال الزراعة والقانون ١٢٦ لسنة ٢٠١٤ لأنشاء صندوق التكافل.

البرنامج القومي للتغذية المدرسية: وهو أحد شبكات الحماية الاجتماعية التي توفر استثمارا مستداما في رأس المال البشري، إذ يسهم في تعزيز قدرة الأطفال الفقراء على البقاء والاستمرار في التعليم، ويرفع من قدراتهم التحصيلية. وبلغ عدد الطلاب المستفيدين من التغذية المدرسية خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ١٤٦٦٢٤٩٥طالب، مقارنة ب ١١ مليون طالب في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

٢/١٠٧٨٥

وجهت خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) استثمارات عامة تصل إلى ٥٦,٦ مليار جنيه لكفالة الحق في "غذاء صحي وكافٍ"، بمعدل نمو ٢٥,٨% مقارنة بخطة العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، من بينها استثمارات عامة تبلغ أحد عشر مليار جنيه لتوفير المياه اللازمة لزيادة الرقعة الزراعية، موزعة على عدد من المشروعات، منها استكمال وتطوير مشروع توشكى، واستكمال المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع، واستكمال مشروع تطوير الخطة المتكاملة للموارد المائية.

٢. ما هي سياسات الأمن الغذائي خلال السنوات الثلاث الماضية التي تتبعها حكومتكم والتي يتصور أن تتحول إلى برامج دائمة؟

ترجمت الجهود الحكومية الرؤى الاستراتيجية للدولة في صورة مشروعات قومية تتماس مع مختلف القطاعات لتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وكان من أبرز المشروعات التي تم تدشينها خلال السنوات الأخيرة:

أولًا: فيما يخص قطاع الزراعة:

- تم تحديث المنظومة الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وتبنى نظم حديثة في الري، حيث زادت مساحة الأراضي المنزرعة في مصر بحوالي ٨% لتصل إلى ٩,٦ ملايين فدان عام ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتستهدف خطة عام ٢٠٢٢/٢٣ زيادة الرقعة الزراعية نصف مليون فدان في نطاق مشروعات التوسّع الأفقي، إلى جانب تحسين الإنتاجية الزراعية لزيادة المساحة المحصولية الإجمالية لتتجاوز ١٩ مليون فدان مُقابل ١٧,٥ مليون فدان عام ٢٠٢٠. وذلك من خلال زيادة إنتاجية الفدان بنسب تتراوح بين 15% و٢٠%، عبر تطبيق المُمارسات الزراعية المُوفّرة لمياه الري، والتوسّع في الزراعات المَحميّة والعضوية والزراعات التعاقُدية وهي منظومة تسويقية تضمن انتظام عملية التوريد، وتحقيق عائد مناسب للمزارعين، فضلًا عن الربط المباشر بين المعروض من المنتجات الزراعية والطلب السوقي عليها و تطوير نُظُم الري الحقلي وتبطين الترع، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية. وتم البدء بتنفيذ عدد من مشروعات التوسع الأفقي، ومن أبرز هذه المشروعات :
- مشروع الدلتا الجديدة: تبلغ مساحته نحو 2.2 مليون فدان، ويعزز استراتيجية الدولة في مجال إنشاء مجتمعات زراعية جديدة بنظم إدارية حديثة، كذلك تعزيز أنشطة متعلقة بالزراعة مثل أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي.
- مشروع مُستقبل مصر: يستهدف استصلاح ١,٠٥مليون فدان من إجمالي ٢,٢ مليون فدان المساحة الإجمالية للدلتا الجديدة. ويتم نقل مياه الصرف المعالج بواسطة ترعة بإجمالي طول ١٧٠ كم عن طريق ١٧ محطة رفع لتصل إلى أكبر محطة معالجة بطاقة ٧,٥ ملايين متر مكعب/ يوم ومنها إلى أرض المشروع.
- مشروع استصلاح ٥٠٠ ألف فدان بجنوب محور الضبعة: حيث ستتم زراعة القمح والذرة الصفراء والبقوليات ومحاصيل الخضر وأنواع مختلفة من الفاكهة، كما سيتم إنشاء محطة عملاقة بطاقة ٦ مليون م٣ / يوم لمعالجة مياه الصرف الزراعي لاستغلالها مرة أخرى.
- مشروع تنمية توشكى جنوب الوادي الجديد: يقع على مساحة ٤٨٥ ألف فدان، متوقع أن تصل لمليون فدان، تم زراعة ٣٠ ألف فدان قمح خلال أول ٣ أشهر من بداية المرحلة الأولى، وتم حفر وتبطين ترع بإجمالي طول ١٩,٨ كم، وجارٍ حفر ترع بطول ١٨,٢ كم. وتم إنشاء عدد (٥٢) محطة طلمبات تضم (٢١٩) طلمبة لضخ المياه لأجهزة الري

المحوري، وجارٍ إنشاء عدد (٤٧) محطة أخرى تضم عدد (٢٣٩) طلمبة فيكون عدد المحطات (٩٩) محطة تضم عدد (٤٥٨) طلمبة.

- مشروع تنمية المليون ونصف مليون فدان: بلغت المساحة المنزرعة نحو 140 ألف فدان عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مقابل ١١٥ ألف فدان عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٢١,٧% عن العام السابق، فيما بلغت المساحة المستصلحة ٥١٢ ألف فدان حتى عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١.
- مبادرة لتشجيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية الصيفية كالذرة الشامية، وفول الصويا، ودوار الشمس، والسمسم، عبر توفير التقاوي والأسمدة بأسعار مدعومة، فضلًا عن توفير الإرشادات الزراعية بالمجان، وإتاحة التعاقد على بيع المحصول من خلال مركز الزراعات التعاقدية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- التوسع في مشروعات تحسين سلالات المحاصيل لزيادة الإنتاجية ولمقاومة آثار التغير المناخي، فتم التوسع في توفير التقاوي المعتمدة للمحاصيل الاستراتيجية (القمح – الذرة – الأرز – القطن – الفول البلدي)، عبر استنباط أصناف وهجن من المحاصيل قصيرة العمر عالية الإنتاجية ومبكرة النضج ومقاومة للإجهادات الحيوية والبيئية والموفرة للمياه للمحاصيل الاستراتيجية وإعداد ونشر الخريطة الصنفية التي تناسب ظروف مناطق الزراعة من ناحية طبيعة التربة والظروف المناخية والاحتياجات المائية.
- تدشين المشروع القومي لتطوير قصب السكر من خلال زراعة القصب بالشتل بطاقة إنتاجية حوالى ٢٠٠ مليون شتلة سنويًا وبتكلفة حوالي مليار جنيه.
- إطلاق المبادرة القومية لتطوير منظومة الري في مليون فدان من الأراضي الجديدة وفي مساحة حوالي ٣,٧ ملايين فدان من الأراضي القديمة عبر برنامج تمويلي قومي على ١٠ سنوات وبدون فائدة. إلى جانب مشروع إعادة تأهيل وتبطين ترع الري، ومن المتوقع توفير حوالي 5 مليارات متر مكعب من المياه كانت تُهدر .
- تنفيذ المشروع القومي للصوامع، للتغلب على أزمة قلة أماكن التخزين وتقليل نسبة الهدر والتي تصل إلى ١٥%، وزيادة مدة التخزين لتصل إلى سنة أو أكثر باشتراطات تخزين وجودة عالية . ويتضمن المشروع إنشاء نحو ٥٠ صومعة، بسعة تخزينية تقدر بنحو ١,٥ مليون طن، موزعة على ١٧ محافظة.

ثانيًا: فيما يخص الثروة السمكية :

- تم تنفيذ مشروعات عملاقة لتنمية الثروة السمكية مثل: (بركة غليون – الفيروز – قناة السويس). وتم طرح ٢١ موقعًا للاستزراع السمكي في الأقفاص البحرية بالبحرين المتوسط والأحمر. وفي هذا الصدد تم إصدار قانون تطوير وتنمية البحيرات، وتم إطلاق المشروع القومي لتنمية البحيرات (المنزلة – البرلس – إدكو – البردويل) وإزالة التعديات عليها، والتوسع في المشروعات المرتبطة بالثروة السمكية والمفرخات وغيرها.

ثالثًا: فيما يخص الإنتاج الداجني

- بلغت استثمارات الثروة الداجنة خلال الثماني سنوات الماضية حوالي ١٠٠ مليار جنيه لإنتاج ١,٤مليار طائر سنويًا و١٤ مليار بيضة، كما تم تخصيص عدد ٩ مناطق في ٤ محافظات بإجمالي مساحة ١٩ ألف فدان للاستثمار الداجني.

رابعًا: فيما يخص الثروة الحيوانية:

➢ تعمل الدولة على تحسين سلالات قطعان الأبقار والجاموس المحلية، وتمصير السلالات المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم ذات الإنتاجية العالية والمتأقلمة مع الظروف المصرية، مع زيادة إنتاجيتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فجوات الاستيراد وتدعيم ورفع مستوى معيشة صغار المربين والمزارعين. وفي سبيل ذلك:

- تم إعداد قاعدة بيانات مدققة بإجراء حصر شامل للثروة الحيوانية بمصر، وضخ تمويلات للمشروع القومي للبتلو تقدر بحوالي ٧ مليارات جنيه، يستفيد منها ٤١ ألف شخص بإجمالي ٤٦١ ألف رأس ماشية.

تم تحسين السلالات في أكثر من مليون رأس ماشية، وإنشاء (٦٠٠) نقطة تلقيح اصطناعي بالوحدات البيطرية وتجهيزها بالأجهزة المطلوبة لتنفيذ إجراءات التلقيح الاصطناعي في القرى لخدمة صغار المزارعين والمربين. وفي يونيو ٢٠٢٢، أنشئ مجمع الإنتاج الحيواني والألبان المتكامل بمدينة السادات بمحافظة المنوفية على مساحة ١٠٠٠ فدان، بإجمالي ٥٠٠٠ رأس حلاب بطاقة ١٥٠ طن لبن في اليوم، و٣٠٠٠ رأس تسمين بطاقة ١,٥ طن لحم حي بالدورة الواحدة.

- تنفيذ حوالى ١٢٠٠ قافلة بيطرية ضمن القوافل البيطرية المجانية التي تجوب كل محافظات الجمهورية لعلاج المواشي في حوالى ٧٥٠ قرية. وزيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات البيطرية من ١٢٠ مليون إلى ملياري جرعة سنويًا للسيطرة على الأمراض والأوبئة. وكذلك تم العمل على نشر الوعي بأهمية التأمين على رؤوس الماشية؛ لضمان استدامة المشروع والحفاظ على ثروة صغار المربين، فبلغ عدد الرؤوس المؤمن عليها خلال عام ٢٠٢٢ نحو ١,٥مليون رأس، مع التوجيه بصرف التعويضات المناسبة للحالات اللازمة، فبلغ المنصرف نحو ٥٥ مليون جنيه (خلال السنوات الثلاث الأخيرة). ومن المستهدف تطوير ٨٢٦ مركز تجميع ألبان لتحسين جودة الألبان.

خامسًا: فيما يخص الصناعات الغذائية والمكملة :

➢ تنفيذ سلسلة من المشروعات التي تهدف إلى تأمين الغذاء، وكان احدثها افتتاح المرحلة الثانية من مدينة الصناعات الغذائية "سايلو فودز" في ٩ فبراير ٢٠٢٣، في حين تم افتتاح المرحلة الأولى منها في أغسطس ٢٠٢١، وهي تعد أول وأحدث مدينة صناعية متكاملة، على مساحة ١٣٥ فدانًا، وتضم ٣ مصانع أغذية (بسكويت ومكرونة ومخبوزات) بالإضافة إلى مطحن، و١٥ صومعة لتخزين قمح، ومصنع لمنتجات ومستلزمات التغليف. بما يوفر السلع الاستراتيجية التي يحتاجها المواطن، وبأسعار مناسبة أقل من مثيلتها في السوق بنسبة تصل إلى٢٠%.

➢ ووفقًا لآخر بيانات منشورة بتقرير اللمحة الإحصائية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فقد حققت الخريطة الزراعية المعتمدة في ٢٠١٩ الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع وتحقيق فائض يمكن توجيهه للتصدير مثل (البصل، الثوم، الخضروات، البطاطس، الفاكهة، عسل النحل)، في حين قاربت نسبة الاكتفاء من ٥٠% بعدد من السلع مثل (القمح، الذرة الشامية، واللحوم الحمراء) بالعام نفسه.

٣. ما هي التدابير التي اتخذتها حكومتك لمعالجة القوة المتزايدة للشركات والأرباح في قطاع الأغذية والزراعة، من حيث إعادة التوزيع وتجنب التركيز المفرط في السوق؟

تواصل الدولة جهودها لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء من خلال سلسلة معارض، وسيارات متنقلة تجوب مختلف المناطق. وذلك بأسعار مخفضة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥% عن مثيلاتها في الأسواق المحلية. واستمرت هيئة الرقابة الإدارية في الرقابة على الأسواق والتدخل الفوري بالتنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة أسعار السلع وسلامة الأغذية، ومتابعة المخزون الاستراتيجي منها.

حيث يتم التنسيق بين كل الجهات المعنية لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة وتوزيع كراتين رمضان للمواد التموينية، بالإضافة إلى تعزيز جهود ضبط الأسواق وتشديد الرقابة على منافذ البيع، فعلى سبيل المثال: تم تسعير رغيف الخبز الحر غير المدعم للحد من ارتفاع ثمنه وقيام مباحث التموين بالتأكد من تنفيذ التسعيرة الجديدة.

كما تتخذ الحكومة حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة الأزمات الغذائية على المواطنين وضمان توفير احتياجات السوق المحلى من محصول القمح الذي يحتل أهمية خاصة في النظام الغذائي للمواطنين المصريين، فقامت بعدد من الإجراءات أهمها منح حافز توريد إضافى لسعر إردب القمح المحلى للموسم الزراعى الحالى لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، كما حرصت الحكومة على توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء ٦ ملايين طن من القمح المحلى، بالإضافة إلى إصدار قرار بمنع التعامل مع القمح المحلى إلا فى الأماكن التى تحددها وزارة التموين، ويمنع تداول القمح خارج نطاق أماكن التخزين التى تحددها الوزارة، وكذلك تم إصدار القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم التداول والتعامل على القمح المحلى لموسم حصاد ٢٠٢٢ من خلال إلزام جميع المنتجين بتسليم ١٢ إردبا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى؛ كما يحظر بيع ما تبقى من القمح الناتج عن موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢ إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة التموين.

كما سعت الدولة إلى رفع أسعار توريد القمح للعام ٢٠٢٣ إلى ١٢٠٠ جنيه للإردب، ووافقت الحكومة على مبدأ الزراعة التعاقدية (الاتفاق على شراء المحاصيل من الفلاحين قبل بدء موسم الزراعة) بالنسبة للذرة والبنجر والصويا وغيرها من المحاصيل، عبر تخصيص شركة تسمى أرض الخير، تكون الدولة هى الضامن لعملها.

٤- يرجى تقديم معلومات عن أي خطوات تم اتخاذها لدعم صغار منتجي الأغذية المحليين لضمان روابط أقوى بين المنتجين المحليين والمستهلكين وتحسين الوصول إلى أنظمة غذائية مغذية صحية.

فى إطار اهتمام الدولة ببرامج الحماية الاحتماعية للفئات الاكثر اجتياجا تولى الدولةاهتماما كبيرا بمجموعة من المشروعات لدعم صغار المزارعين والمرأة فى القرى والمناطق الريفية، منها:

- توزيع عدد ١٨٠٠ مشروع صغير من مشروعات تربية الاغنام على المستفيدين من برنامج الحماية الاجتماعية "تكافل وكرامة" فى محافظات البحر الاحمر وجنوب وشمال سيناء ومطروح بالإضافة إلى٤٠٣ مشروع دجاج بياض في قرى مراكز محافظة كفر الشيخ بتكلفة ١٥ الف جنية لكل مشروع و ٢٢٠ مشروع تربية اغنام في قرى برنامج "حياة كريمة" بمحافظة قنا ويهدف المشروع الى إلحاق القادرين على العمل والمستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة " فى سوق العمل من خلال تملكهم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بعد بناء قدراتهم من خلال التدريب والتأهيل، مع تدريب الاسر المستفيدة قبل استلام المشروعات ، مع ضمان ان تكون السلالات التى تم توزيعها متاقلمة ومتوافقة مع مناطق توزيعها وحصول رؤس الحيوانات على جميع التحصينات اللازمة ومؤمن عليها تامين شامل لصالح الاسر المستفيدة . وكذلك يتم توزيع كميات من العلف تكفى لمدة ثلاث اشهر على الاقل.

- يقوم الجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى من خلال مشروع تمكين سبل العيش للمجتمعات البدوية بمطروح بتقديم عدد كبير من الخدمات المختلفة فى مناطق عمل الجهاز فى التجمعات البدوية بهدف زيادة الدخل وتحسين حالة الأمن الغذائي للمجتمعات البدوية من خلال تنفيذ أنشطة التنمية الشاملة في مجالات (الخدمات الصحية – الخدمات التعليمية –التدريب وتنمية المهارات–الخدمات الزراعية والبيئية–الثروة الحيوانية)

حيث تم تطوير وتنمية مسافة ٩,٧ كيلو فى اودية حمد وفروعه ووادى ابوصفافى باقامة السدود الحجرية والاسمنتة والترابية نتج عنها استصلاح اكثر من ٥٠٠ فدان تم زراعتها بالشعير والزيتون والتين. استفاد منها أكثر من ٢٠٠ اسرة.

- تنفيذ (٨٨) بئر نشو لتجميع المياه (سعة ١٥٠ م٣) بإجمالي (١٣٢٠٠ م٣)، وتطهير (٧٧) بئر روماني بجميع مناطق العمل بإجمالي (٦٠٠٠٠ م٣) تقريباً وفقاً لمتوسط السعة التخزينية لكل بئر، كما تم توزيع (٢٣٦ طن و٥٠ كيلو من تقاوي الشعير) لدعم ٨٣٢٢ مزارع تكفى لزراعة ٨٣٢٢ فدان.

- توزيع ٣٣٢٥٠٠ شتلة زيتون لعدد ٨١١٧ مزارع تقريبا بمساحة ٧٣٨٨ فدان ليصل إجمالى ما تم توزيعه أكثر من ٤٣٣ ألف شتلة زيتون لزراعة ١١ ألف فدان من الزراعات المطرية.

- تنفيذ (٥٣) قافلة بيطرية لتحصين ٣٣٤,٦٢٤ رأس ماشية، مع تقديم خدمات علاجية متنوعة والتثقيف البيطرى، وكذلك تنفيذ (٣٠) قافلة صحية وتوزيع الأدوية بالمجان للحالات المرضية بإجمالي ١٣١٨٣ حالة فى تخصصات مختلفة.

٥- يرجى وصف أي مبادرات تم اتخاذها لتعزيز قدرة الحكومات المحلية على إعمال الحق في الغذاء.

يشكل الدعم الغذائي جزءًا أساسيًا من شبكات الأمان الاجتماعي في مصر. ويعمل نظام الدعم الغذائي في مصر على تحقيق الحماية للأسر من أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية من خلال نظام بطاقات التموين. وتبلغ نسبة الأسر المشمولة بالدعم الغذائي ٨٤% أسرة، ترتفع نسبتهم في الريف إلى ٩١,١% في الريف مقابل ٧٤,٩% في الحضر.

وبحسب تقديرات ٢٠٢١/٢٠٢٠ يبلغ إجمالي عدد المستفيدين من الدعم الغذائي ٦٢,٨ مليون مواطن. وفي ضوء حزم التدخلات السريعة التي قدمتها الدولة المصرية أعقاب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تم إقرار زيادة الدعم الغذائي على بطاقة التموين، خلال الفترة سبتمبر ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٣ بواقع ١٠٠ جنيه للبطاقة التي تضم أسرة واحدة، و٢٠٠ جنيه للبطاقة التي تضم أسرتين، و٣٠٠ جنيه للبطاقة التي تشمل ثلاث أسر.

٦- في الوقت الحالي، طورت العديد من البلدان مسارات غذائية وطنية. هل يفي هذا المسار الغذائي الوطني لبلدك بالتزامات الحق في الغذاء؟ وهذا يشمل قضايا مثل ما يلي:

(أ) التعاون والتضامن الدوليين:

بدأت الحكومة المصرية حوارًا وطنيًا شاملاً منذ ديسمبر ٢٠٢٠. وضم الحوار جميع المؤسسات الحكومية المعنية وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. بدعم من الوكالات الأممية في روما – منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، تم إعداد وثيقة وطنية تحدد جدول أعمال للانتقال إلى نظام غذائي أكثر صحة واستدامة في مصر. كما تتعاون الحكومة المصرية مع الفاو من أجل تصميم سياسات ومشاريع أكثر مراعاة للبيئة والاستدامة، والترويج لإنتاج أفضل، وتحفيز المزيد من الاستثمارات في الأنماط الغذائية الصحية المستدامة.

وفي عام ٢٠٢٢ نجحت الحكومة في توقيع ٦ مذكرات تفاهم وبروتكولات تعاون فى المجال الزراعى والسمكى والحيوانى والبيطري والتدريب وغيرها مع كل من تونس، بولندا، صربيا، أذربيجان، طاجيكيستانَ والبرازيل، كما يجرى حاليا تفعيل هذه المذكرات وابرام مذكرات تفاهم جديدة مع دول أخرى.

٧/١٥٢٨٥

توفير برامج تدريبية لعدد ٥٤ باحث من المراكز البحثية المختلفة الى دول الصين والهند واليابان للتدريب على عدد من الانشطة الزراعية منها: الإدارة الزراعية وإدارة المياه وزراعة الغابات والإنتاج الحيواني والحجر الزراعي والبيطري والثروة السمكية ونظم الري وتكنولوجيا الأغذية وتكنولوجيا التسميد.. وغيرها.

(ب) تحسين إنتاج الأغذية وحفظها من خلال تعزيز التنوع الثقافي والبيولوجي في النظم الغذائية

(ج) دعم الارتباط الشامل بين المعارف التقليدية والمعارف المحلية للشعوب الأصلية والمعارف العلمية التي تركز على الزراعة الإيكولوجية؛

تستهدف الحكومة تشجيع مشاركة سكان الريف في القرارات التي تؤثر على ظروف معشيتهم وهو النهج الذي اتبعته الدولة المصرية في كل المبادرات والمشروعات وأيضا تهدف لزيادة الوعي العام في مكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية. في هذا السياق قام الجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة من خلال مشروع التنمية المتكاملة لمناطق حلايب وشلاتين والممول من الخزانة العامة بعدد من الانشطة التى تهدف الى دعم صغار الصيادين والمربين وتوزيع عدد قوارب صيد لصغار الصيادين وتوزيع عدد ٢٠٠٠ راس اغنام وماعز على الاسر الاكثر احتياجا وتوزيع اعلاف جافة لزوم تغذية الاغنام والماعز وتشغيل ٦ محطات نظام رى بالطاقة الشمسية وتركيب وتشغيل عدد ١٠٠ صوبة زراعية.

ومن أبرز الإنجازات في هذا الصدد اقامة نموذج للتنمية المتكاملة والمستدامة بوادى حوضين بالشلاتين يقوم على استخدام كافة الموارد الطبيعية المتاحة مثل المياه المالحة والارضى الصحراوية فى انشاء مجتمعات تتمتع بكافة سبل الحياة من مسكن وفرص عمل وانتاج زراعى وحيوانى وسمكى وداجنى وصناعات قائمة على تجفيف النباتات الطبية والعطرية ومنتجات البان ولحوم الإبل، وتوفير المراعى للابل والماعز طوال العام باستخدام المياه المالحة .زراعة نباتات متحملة للملوحة على مياه الابار وعلى المياه الناتجة من احلال مياه المزرعة السمكية وتنمية بعض انواع الطحالب عالية المحتوى من البروتين لادخالها فى مكونات الاعلاف او استخدامها فى التسميد.

(د) إصلاح النظم الغذائية لضمان إتاحة الغذاء وإمكانية الحصول عليه بشروط منصفة

(هـ) التأكد من أن التجارة عادلة من حيث السيادة الغذائية وحقوق العمال، وبالتالي إنشاء أسواق عادلة ومستقرة.

٧. هل اتخذت حكومتك أو تخطط لاتخاذ أي خطوات نحو انتقال عادل لعلم البيئة الزراعية؟

تعمل المراكز البحثية الحكومية المعنية على التعاون لوضع خطط قصيرة ومتوسطة المدى للمساهمة بشكل فعال في معالجة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وترشيد المياه والتوسع الرأسي ومواجهة ظاهرة التصحر وآليات التعامل مع ملوحة التربة ومكافحة الآفات والأمراض خاصة العابرة للحدود في إطار برامج محددة التوقيتات والالتزامات مع تشجيع وتدعيم الممارسات الزراعية المستدامة التي تحمى التنوع البيولوجي وتزيد من الحلول القائمة على الطبيعة.

كما وجهت الدولة في العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) استثمارات عامة تبلغ ٦٩٥,٤ مليون جنيه لزيادة وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية، والاهتمام بالبحث العلمي الزراعي، هذا إضافة إلى توجيهها استثمارات عامة تقدر بنحو ٥٥٥ مليون جنيه، لتنفيذ عدد من المشروعات والمبادرات في مجال البحث العلمي لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية، ومن ناحية أخرى وجهت الدولة استثمارات تبلغ ٥٢٥,٣ مليون جنيه لاستكمال البنية

٨/١٤٢٨٥

الأساسية للأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك خصصت الدولة حوالي ٦٧ مليون جنيه لدعم وتطوير الأجهزة الرقابية بوزارة التموين بهدف رفع الكفاءة وتحسين تقديم الخدمة للمواطن. تم إنشاء المركز العلمي البيطري للأبحاث والتدريب بمدينة السادات ليكون مركزًا للأبحاث والتطوير لمواكبة التقدم العلمي في مجال تنمية الثروة الحيوانية، وليساهم في التحسينات الوراثية بغرض تمصير وتوطين السلالات عالية الإنتاج من اللحوم والألبان. كما تم افتتاح المجمع المتكامل للإنتاج الحيواني والألبان بمدينة السادات، ويضم ٦ مزارع نموذجية، ومركز علمي بيطري للأبحاث والتدريب، ومستشفى بيطري، ومبنى للولادة، ومبنى للتلقيح الصناعي، ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي الآدمي.

٨. يرجى تقديم معلومات عن أي إصلاحات زراعية حديثة أو سياسات أخرى بدأتها حكومتك بهدف حماية حقوق الحيازة وإمكانية حصول الفلاحين والمزارعين والعاملين في الزراعة على الأرض. وهذا يشمل أيضًا البرامج التي تضمن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية عن أي عمل من شأنه أن يؤثر على أراضيهم أو أقاليمهم أو حقوقهم.

لا توجد مثل هذه المشكلة فيما يتعلق بنمط ملكية الأراضي الزراعية في مصر، بل على العكس يعد التفتيت الحيازي للأراضي الزراعية واستمرار التعدي عليها من أبرز التحديات أمام زيادة الإنتاج الزراعي المحلي. اهتمت الحكومة المصرية بالتوازي مع مشروعاتها القومية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بالتصدى لعمليات التعدى على الأراضى الزراعية، ويمكن إيجاز أبرز هذه الجهود فيما يلى:

- تكثيف جهود إزالة التعدى على الأراضى: بإصدار تكليفات مستمرة للمحافظين والمسئولين لمواجهة عمليات التعدى على الأراضى الزراعية، مثل تكليف السيد رئيس الجمهورية للمحافظين ووزارة الداخلية لإزالة كافة التعديات على الترع والأراضى الزراعية، أثناء افتتاح محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر فى السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٢١، وذلك خلال مهلة مدتها ٦ أشهر لإعادة الأراضى لما كانت عليه منذ ٣٠ عامًا.
- البدء منذ سبتمبر ٢٠٢٠، بإنشاء فروع لوحدة منظومة المتغيرات المكانية داخل كل محافظة، لتقوم برصد أى متغيرات بنائية أو زراعية أو مخالفات بشكل دقيق، بما يسهل عملية إزالة المخالفات من المهد ومنعها، وعقد الدورات التدريبية لتدريب وتأهيل العاملين بهذه المنظومة.
- إنشاء مشاريع قومية لتعويض تضرر جودة الأراضى المتعدى عليها.

٩. يرجى تبادل أي تحديات عامة أخرى والدروس المستفادة من الوباء التي يمكن أن تشكل حلول طويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي.

على الرغم من الجهود المبذولة لا يزال إعمال الحق في الغذاء في مصر يواجه عددا من التحديات، حيث تعد مصر واحدة من أكثر الدول تأثرًا بتغيرات المناخ على المدى البعيد، حيث تتسبب الأحداث المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف في خسائر تقدر بملايين الجنيهات سنويًا. بخلاف تغير الخريطة الزراعية؛ ومن المتوقع أن تشهد مصر انخفاض بنسبة ١٠% في غلات المحاصيل الغذائية بحلول منتصف القرن، وتعد محاصيل مثل (الذرة والمحاصيل الزيتية والبقول والسكر) الأكثر تأثرًا بتغير المناخ. ويعد ارتفاع مستوى سطح البحر وتدهور السواحل وزيادة ملوحة التربة والمياه الجوفية مهددًا آخر ليس فقط للأمن الغذائي وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية بمنطقة الدلتا، بل مهددًا لقابلية الحياة في المناطق المنخفضة؛ فوفق أسوأ التقديرات حال استمرار أزمة تغير المناخ في التفاقم وعدم تطبيق إجراءات التكيف وعدم اضطلاع

الدول المتقدمة بدورها لتقليل الانبعاثات الكربونية للحد من آثار تغير المناخ، فمن المحتمل أن يؤدي إلى فقدان الأراضي الخصبة، كما يخشى من تدمير مصايد الأسماك مع ازدياد حمضية المسطحات المائية.

وفي ضوء أن مصر تعد واحدة من أكثر الدول التي تعاني من الفقر المائي، فهناك تحذيرات من احتمالية تأثر موارد النيل عام ٢٠٥٠ نتيجة تغيرات المناخ، وعلى ذلك تنخفض حصة مصر المائية إلى ٥٠,٥ مليار م٣، مما يترتب عليه انخفاض الموارد غير التقليدية إلى ١٩,٤ مليار م٣، بإجمالي ٧٤,١ مليار م٣. وأن الزيادة السكانية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية، لذا وفي ظل ثبات المياه العذبة المتاحة، سوف تكون كميات المياه الموجهة لهذه الاستخدامات خصمًا من المياه المخصصة للزراعة والتي ستواجه حتمًا تخفيضات مستمرة في حصتها من المياه. وتحذر الدراسات من أنه بحلول منتصف القرن يحتمل تبوير نحو ثلث الرقعة الزراعية، في الوقت الذي يتوقع أن تؤدي الزيادة السكانية بنحو ٨٠% في عام ٢٠٥٠ مقارنة بعام ٢٠٢٠ إلى زيادة الطلب على الغذاء بالنسبة نفسها. بحيث لا تتمكن الموارد الطبيعية في عام ٢٠٥٠ إلا من سد نحو ١٥% من الاستهلاك المتوقع من الغذاء.